الحلقة النقاشية المحدودة
تجريم معاداة السامية ومناهضة التمييز ضد العروبة والإسلام
٣٠ أكتوبر ٢٠٠٤

تقرير باتجاهات وقضايا المناقشة

إعداد أ.د. نادية محمود مصطفي
مدير مركز البحوث والدراسات السياسية
والمشرف على برنامج حوار الحضارات
٢٠٠٤/١١/٢

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ورقة عمل الحلقة:

مع إجازة الكونجرس الأمريكي لقانون المتابعة العالمية لمعادة السامية يوم الثامن من أكتوبر ٢٠٠٤ وتصديق الرئيس الأمريكي على القانون بتاريخ ١٦ أكتوبر من نفس الشهر بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في رصد ما تسميه العداء للسامية في أنحاء العالم وسيقدم للكونجرس أول تقرير للخارجية الأمريكية يوم ١٥ نوفمبر القادم، بما سيؤدي وفق القانون الجديد لمعاقبة الدول وملاحقة الأفراد الذين تثبت عليهم تلك التهمة من المنظور الأمريكي.

ولا شك أن إنفاذ هذا القانون بآلة الإمبراطورية الأمريكية يحمل خطرًا كبيرًا ليس على القانون الدولي فحسب، بل على سيادة الدول وحرية التعبير والتكتل لمناصرة قضايا الشعب الفلسطيني والتعبير عن معاناته تحت احتلال لا يراعي حقوقًا ولا يحترم مواثيق.

لذا برزت الحاجة الملحة لعقد لقاء تشاوري في حلقة نقاشية بين المتخصصين والسياسيين ونشطاء المجتمع المدني والمثقفين لمناقشة ما يمثله هذا القانون من خطر على الواقع العربي بمستوياته المختلفة من ناحية، وللتداول في كيفية الاستفادة من جهود رصد وبحث العداء المتصاعد للعروبة والإسلام بشكل موضوعي، والدعوة لرصده وكيفية المبادرة بمناقشة تجريمه، وإمكانات التشبيك الإقليمي والدولي من أجل نشر الوعي بضرورة التمييز بين العداء المرفوض لليهود واليهودية من ناحية والوقوف من ناحية أخرى في وجه تمرير السياسات الوحشية للجيش الإسرائيلى في الأرض المحتلة وإخراس أي لسان ناقد يدافع عن الشعب الفلسطيني المحاصر وانتزاع حقوقه الأساسية والعادلة بزعم العداء للسامية.

وضمن ذات الدائرة يأتى "تقرير روفان" الذى قدمه جان كريستوف روفان لوزير الداخلية الفرنسي مؤخرًا ويدعو لتجريم معاداة السامية في الإعلام والتعليم بل ويربطها بالعداء لإسرائيل، مما قد يربطها بأي جهد لدعم الشعب الفلسطيني والنشاط الإسلامي، بل وبحركة مناهضة العولمة بكل فصائلها. وهو أمر يأذن بفتح الملف في أوروبا، فهل من المتوقع أن يتكرر صدور قوانين أروبية مناظرة وبشكل أكثر تنظيمًا بما يهدد جهود مناصرة الشعب الفلسطيني وإرهاب الأقليات العربية والمسلمة في فرنسا وكذا باقي الدول الأوروبية حتى لا تبدي أي مناصرة ولا تفتح فمًا، بحيث تمر جرائم إسرائيل ليس فقط بدون عقاب بل بدون كلمة إدانة واحدة.

إن هذه القضية لا تنفك عن قضية التغيير في العالم العربي، إذ تهدد سيادة الأوطان وسياسة المقاومة المشروعة بكافة أشكالها ومستوياتها للعدوان بكل صوره وتجلياته والاحتلال بكل أشكاله.

من هنا يسارع مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد واستجابة لمبادرة **أ.د.علي الغتيت**– بتنظيم هذه الحلقة التشاورية من أجل شحذ الذهن وترتيب الأوراق وتنسيق

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الجهود بما يتجاوز رد الفعل الوقتى والانفعالي أو الإدانة الخاملة ولقد كان لموافقة **السيد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية** وعلى المشاركة في الحلقة من ناحية، وقوة الدفع الكبيرة من جانب **أ.د. علي الغتيت** من ناحية أخرى أثرهما على سرعة انعقاد الندوة ومشاركة عدد كبير من المدعوين إلي حضورها.

وفي طياتها تحمل ورقة العمل أربع رسائل تعكس خطورة الحدث في حد ذاته ومن حيث تداعياته المستقبلية.

الرسالة الأولى: أن هناك إعداد مسبق ومتراكم من الجانب الأمريكى والأوروبي على صعيد هذا الملف، وأن صدور القانون الأمريكى وسرعة التصديق علية هو بمثابة قمة جبل الثلج العائم، خاصة وأن تقديم أول تقرير في ٢٠٠٤/١١/١٥ يعنى أن التقرير قد تم إعداده بالفعل عند صدور القانون مما يجعل من القانون بمثابة خطوة جديدة على طريق إثبات الهيمنة الأمريكية العالمية بصفة عامة، ودورها التدخلى في إعادة رسم خرائط المنطقة العربية والعالم الإسلامي بصفة خاصة. كما يجعل من القانون خطوة نوعية تختلف في أبعادها عن أبعاد قوانين أمريكية سابقة ذات صبغة عالمية: مثل قانون الحريات الدينية.

الرسالة الثانية: أن التداعيات لاتتصل بحرية تعبير الأفراد والهيئات حول قضية سياسية ذات أبعاد ثقافية (الموقف من السامية) ولكن تتصل بسيادة الدول من ناحية وبالموقف من إسرائيل من ناحية أخرى.

الرسالة الثالثة: أن الوضع الراهن الذى تواجهه الأمة العربية والإسلامية قد وصل من حيث خطورته، إلى أن الاستجابات المطلوبة يجب أن تتخطى نطاق الاستجابات الفردية بل ويستلزم ويفرض استجابات جماعية بناءة وقوية وفاعلة على " الصعيد الفكري والحركي" وعلى الأصعدة الرسمية والمدنية والشعبية على حد سواء

الرسالة الرابعة: أن التداعيات لا تقتصر على الدول العربية والإسلامية ولكن تمتد إلى العرب والمسلمين في أمريكا وأوروبا.

ولقد قدمت أعمال الحلقة – ابتداءًا من مداخلات كل من **أ.د على الغتيت ود. عماد جاد،** ثم مداخلة **السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية،** وما تلاهم من مناقشات لحضور بيانًا متكاملاً يتكون من العناصر التالية:

أولاً: التعريف بخصائص القانون الأمريكي التى تستوجب الاهتمام به، وأشكال التمييز الاسرائيلي ضد العرب والإسلام والمسيحية التى يجب رصدها وتقديمها للرأي العام الغربي، ثانيًا، مغزى القانون وخطورته في ظل طبيعة الإطار الدولي القائم والمبادىء والأسس التي

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

يجب أن تحكم الاستجابة الرسمية والمدنية العربية والإسلامية، ثالثًا: الآليات المقترحة لاتساع الوعي بخطورة القانون والتنسيق بين جهود الأطراف المعنية وتفعيلها.

أولاً: خصائص القانون الأمريكي وأشكال التمييز ضد إسرائيل:

قدم أ.د علي الغتيت قراءة في نص القانون أبرزت الخصائص التالية:

• الطابع العالمي لنطاق امتداد القانون وتطبيقه على دول خارجية.

• النص في مقدمة القرار على مظاهر العنف في استراليا، تركيا، روسيا، كندا، فرنسا، ومن الملاحظ أنها مظاهر عنف مادية ملموسة، في حين أن مظاهر العداء للسامية في العالم العربي والإسلامي التي نص عليها القانون تقتصر على تصريحات لمهاتير محمد رئيس ماليزيا السابق، ومسلسل مصري وآخر سوري.

• الاهتمام ليس فقط برصد أحداث العنف ضد السامية ولكن مكافحتها من خلال تكوين مكتب لرصد ومكافحة العداء للسامية في نطاق وزارة الخارجية الأمريكية وهو مكتب يتمتع بسلطة تحكيمه حيث لا تحديد في القانون لمعايير العداء للسامية أو إجراءات مكافحتها، فضلاً أن لهذا المكتب حق التشاور مع الهيئات العالمية والإقليمية والمحلية الرسمية منها والمدنية.

• رصد أحداث العنف ضد المؤسسات والمدارس، والمعابد والمقابر اليهودية، وكذلك الدعاية في وسائل الإعلام الحكومية وغير الحكومية التي تبرر الكره العرقي وتحفز من أجل أعمال العنف ضد الشعب اليهودي.

• محاسبة الدول على أفعال مواطنيها ورصد جهود الحكومات لإقرار قوانين تتصل بحماية حق الحرية الدينية لليهود، ولدعم التسامح وعدم التحيز في التعليم.

• النص على أن الخارجية الأمريكية يجب أن تقدم للكونجرس أول تقرير في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤ يتضمن رصد أعمال العنف الفعلي والقولي في الإعلام والتعليم والحريات الدينية وكذلك وصف جهود الحكومات في هذا المجال.

• النص على مساندة الولايات المتحدة بقوة لجهود ومكافحة العداء للسامية من خلال العلاقات الثنائية والتعاون مع الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي منظمة الأمن والتعاون الأروبي، وتلك الأخيرة قد عقدت مؤتمرين مهمين في الموضوع في يونيه ٢٠٠٣، وفي أبريل ٢٠٠٤.

وأخيرًا وبالرغم من أن القانون يحمل عنوان القانون العالمي ضد السامية Global Anti-Semitism Review Act فلم يفته أن يستدعي إسرائيل حيث نص في البند العاشر من القسم الثاني منه على الآتي:

Anti-Semitism has at times taken the form of vilification of Zionism, The Jewish national movement, and incitement against Israel

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وتأكيدا لأهداف الحلقة التشاورية، من حيث ضرورة الربط بين رفض معاداة السامية وبين رفض العداء للعرب والمسلمين من ناحية وكذلك رفض الربط بين العداء للسامية وإدانة سياسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وانتقادها من ناحية أخرى، فلقد قدم **د. عماد جاد** جهود منظمة مناهضة التمييز في رصد أشكال التمييز الإسرائيلي ضد العرب والإسلام والمسيحية، بل وأيضا مظاهر العداء للأوربيين وللأمريكيين، كما أوضحت مداخلة **د. عماد** أهمية مخاطبة الرأي العام الغربي بهذه الأشكال، ومن ثم أهمية تعبئة الجهود الشعبية العربية لتفعيل هذه المخاطبة، على اعتبار أن هذه المخاطبة هي أحد سبل مواجهة خطورة القانون الأمريكي وتداعياته، تلك التداعيات التي ستجعل من إسرائيل – نظرًا للربط بين معاداة السامية وبين معاداة إسرائيل – دول محصنة فوق القانون.

ثانيًا: مغزى القانون وخطورته في ظل طبيعة الإطار الدولي القائم والمبادئ والأسس التي يجب أن تحكم الاستجابات العربية:

قدمت محاضرة **السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية** رؤية متكاملة حول هذه الأبعاد تتلخص في العناصر التالية:

١- القانون الأمريكي ليس إلا جزءً من ظاهرة أوسع تشير إلى صعوبة التحديات السياسية التي تواجه العرب والنابعة من طبيعة الوسط السياسي الدولي المحيط. فإن الإطار الجديد للسياسة الدولية تتم صياغته وفق مفاهيم مختلفة عما كان عليه الوضع حتى نهاية الحرب الباردة. ومن أبرز السمات: جهود تقنين التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية أو غيرها، ابتزاز الأمم المتحدة ذاتها، الاتهامات الواضحة والصريحة للثقافة العربية، ازدواجية المعايير بشأن كثير من القضايا، تفكيك القضية الفلسطينية وليس حلها، تغيير المفاهيم والمدركات عن طريق الوعيد والتهديد، كما يتضح من أهداف القانون الأمريكي الأخير ضد العداء للسامية.

٢- ضرورة الانتباه لخطورة تعريفات العداء للسامية والتي تربطها بالعداء لإسرائيل، بحيث تجعل أي إدانة أو انتقاد لإسرائيل هو بمثابة عمل من أعمال العداء للسامية. وهذه التعريفات تقدمها منظمات صهيونية أو موالية لها.

٣- الموقف العربي الراهن يجب أن يتعدى مرحلة الهتاف أو الانفعال أو مجرد الإدانة، وعلى الجميع أن يتحرك بحذر وعقل ولكن بجرأة على ضوء تأكيد بعض المبادئ الأساسية التي تنطلق منها مواقفنا وهي:

أ- عدم كره اليهودي الفرد وعدم كره أو معاداة أو رفض الديانة اليهودية.

ب- المشكلة الكبرى مع إسرائيل، ولا يمكن قبول أن يكون نقدنا لسياساتها عداء للسامية.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ج- العرب ساميون أيضا وليس اليهود فقط.

د – التمسك بمبدأ التوازن بين رفض معاداة السامية ورفض معاداة العرب والإسلام.

٤- الجامعة العربية تبنى مواقفها على أساس مبدأ التوازن بين رفض معاداة السامية ولكن في نفس الوقت ضرورة رفض معاداة العرب والمسلمين. ولذا فإن دبلوماسية الجامعة العربية قد تصدت لمحاولات في الأمم المتحدة لاستصدار قانون على غرار قانون الكونجرس، حيث تمسكت هذه الجهود الدبلوماسية بمبدأ التوازن، أي أن يتضمن القرار المقترح إصداره بندًا آخر ينص على رفض معاداة العرب والإسلام ورفض أن يكون الهجوم على سياسة إسرائيل عداءً للسامية.

كذلك لعبت الجهود الدبلوماسية العربية (مجلس السفراء العرب في بروكسل) دورًا في دعم التوجه المتوازن للقرار الصادر عن المؤتمرين اللذين نظمتهما منظمة الأمن والتعاون الأوروبي حول العداء للسامية.

كما استصدر مجلس الجامعة العربية –على المستوى الوزاري- في ٢٠٠٤/٩/١٤ قرارًا خاصًا بالتنسيق بين المواقف العربية في الموضوعات الخاصة بمناهضة العنصرية والتمييز.

٥- إلى جانب دور الدبلوماسية العربية الجماعية ودور الدبلوماسية المصرية في قيادة المسلك الواعي للتمسك بمبدأ التوازن، يجدر دعم جهود المجتمع المدني ودوره فيما يتصل برصد ما يتم نشره عنا والرد عليه، وحيث أن جهود منظمة مناهضة التمييز بمفردها لا تكفي.

ثالثًا: آليات رفض القانون ونقضه وآليات نشر الوعي وتنسيق الجهود وتفعيلها في مواجهته:

١) إذا كان الاتجاه العام في المناقشات قد انطلق من خطورة القانون ومن ثم ضرورة تخطيط التصدي له، فإن اتجاهًا محدودًا رفض المبالغة في تضخيم خطورته، وذلك قياسًا على التداعيات المحدودة لقوانين سابقة مثل قانون الحريات الدينية، فضلاً عن ضرورة الوعي بتنامي الاتجاهات الناقدة للسياسة الأمريكية في الغرب ذاته، ناهيك عن أن القانون لا يمكن أن يكمم الأفواه ولن يؤدى إلى متابعة أصحاب المواقف ضد إسرائيل في بيوتهم.

أما الاتجاه العام الذى أكد خطورة القانون، فلقد انطلقت معظم روافده لشرح آليات العمل المطلوب، إلا أن البعض أوضح أن فهم مغزى توقيت صدور القانون الآن ودلالته بالنسبة للمستقبل، يمثل ضرورة مسبقة للحديث عن الآليات المطلوبة، ذلك لأن هدف إصدار القانون –وهو جزء من مخطط شامل بدأ في ٩/١١ ومهدت له جهود سابقة متراكمة- هو

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

تخويف الساسة والمثقفين والتمهيد لمرحلة تالية من تفكيك المنطقة، وكذلك تخويف أوروبا أيضًا. ومن ثم فإن العمل المطلوب هو فضح القانون ورفضه وليس تحسين صورة العرب والإسلام فقط، وذلك استنادًا للأسس التالية: أنه انتهاكًا لسيادة الدول و معادٍ لحقوق التعبير، ويميز القانون أصحاب دين معين على أصحاب الديانات الأخرى، وهو تعبير عن تراجع القانون الدولي أو تعبير عن انتهاكه أو تآكله وعدم تطبيقه وتهميشه، في مقابل تبلور جهود قانونية أمريكية لتأسيس وصياغة قانون دولي جديد يبرر أعمال الهيمنة الأمريكية على العالم ويقننها.

ولقد أكد الأمين العام للجامعة العربية خطورة توقيت إصدار القانون في هذه المرحلة من تدهور القضية، فهو لن يؤدى إلا إلى مزيد من تفكيك القضية الفلسطينية، والانزلاق إلى مهب النزاع حول معاداة السامية، وهو الأمر الذي يمثل تراجعًا كبيرًا في القضية الفلسطينية، لأن المطروح الآن ليس إلا السلام الإسرائيلي وعلى الآخرين أن يقبلوه أو يرفضوه، ولكن لا يوجد بين الساسة العرب والفلسطينيين من يستطيع قبوله، ومن هنا خطورة المنعطف التاريخي الذي نمر به نظرًا لما تفرضه السياسات الإسرائيلية من عدم استقرار هائل.

٢) آليات العمل المطلوب: فلم تتصدى المداخلات كثيرًا للمطلوب عمله من الحكومات، بل إن البعض رأي أن الأنظمة العربية لن تحتج على القانون أو تعترض عليه،في حين طالب البعض الآخر الحكومات أن تذهب للجمعية العامة باستراتيجية هجومية تطالب بمساواة الصهيونية بالعنصرية مثلاً.

ولذا فإن المداخلات قد تبلورت حول الآليات المطلوبة على مستوى النخب الأكاديمية والفكرية من ناحية ومستوى النخب المدنية ودور المجتمع المدني بمختلف هيئاته من ناحية أخرى، وذلك في ظل الدعوة لإطار يحقق التنسيق والمتابعة والدعم، ليس على صعيد الدول العربية والإسلامية وفيما بينها فقط ولكن أيضًا على صعيد الجاليات العربية والمسلمة في الغرب بصفة خاصة.

وتلخصت المقترحات في البنود التالية:-

١- التخطيط لندوة شاملة جامعة لإشاعة الوعي بهذا الموضوع ورسم خريطة لأبعاده واستراتيجية التصدي له.

٢- أ- تجميع الوثائق والدراسات- التي تستند إلي المصادر العبرية المباشرة والتي يعدها الأساتذة المصريون المتخصصون في العبرية- والتي تبين من وقائع من وقائع ما يتم نشره أو يتم تدريسه في إسرائيل أشكال التمييز ضد العرب والإسلام والمسيحية، الاهتمام بتوظيف الإنتاج الغزير في هذا المجال والمحجوب عن الوعي في دوائرنا أو

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الدوائر الغربية، وخاصة فيما يتصل بتعريف السامية وبالوعي التاريخي لأبعاد الصراع العربي الإسرائيلي.

أ- دعم الروابط مع مفكرين يهود ينتقدون إسرائيل فهم ساميون- يهود ولكنهم ضد إسرائيل، فهل يخضعون لقواعد تجريم معاداة السامية التي تربطها بمعاداة إسرائيل؟

ب- الاهتمام بالدراسات القانونية المتصلة بهذا المجال على أساس أن مجابهة القانون الأمريكي إنما هي جزء من عملية مجابهة التغيرات الجارية المفروضة على القانون الدولي الراهن من أجل تهميشه وتآكله تمهيدًا لاستبداله، ومن هنا جاءت دعوة **السيد عمرو موسى** إلى أهمية العقل الجماعي القانوني والسياسي في مراكز البحوث والكليات- مثل كلية الاقتصاد-لإنتاج فكر متكامل يعبر عن مدرسة عربية في القانون الدولي، لتجهد هذه المدرسة، وغيرها- لمواجهة اتجاهات وتآكل وتهميش واستبدال القانون الدولي لصالح قانون يخدم ويبرر سلوك السياسة الأمريكية.

ج- د- تقديم الرؤية الإسلامية التي تتصدى للشبهات التي تتعرض لها آيات القرآن المتصلة باليهود، وعلى النحو الذي يدحض تعميم ما قد ورد في بعض آيات القرآن عن بعض اليهود على كافة اليهود في كل عصر وزمان.

٣- أ- تفعيل اهتمام الجامعة العربية بمنظمات المجتمع المدني ودورها في هذا المجال،لتعمل هذه المنظمات في ظل إطار جماعي يضم كافة التيارات ويضع قواعد وآليات للحركة تحت مظلة الجامعة العربية، وذلك أن غياب مظلة العمل المشترك وغياب التنسيق بين الجمعيات المدنية، ناهيك عن رفض بعضها التعاون مع بعضها البعض، يقلص من فاعلية تأثيرها في هذا المجال، هذا فضلاً عن خوف هيئات عديدة من المشاركة في هذا المجال أي مناهضة التميز ضد العرب والإسلام أو التصدي لجهود تجريم معاداة السامية وإسرائيل.

ولقد أوضح الأمين العام للجامعة العربية رفضه فكرة مظلة لأن المجتمع المدني يجب أن يعمل في حرية، و إن كان هذا لا يحول دون أهمية توفير إطار للتشبيك. ولذا فإن هناك استعدادات ودراسات لفتح المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للجامعة أمام عضوية اتحادات عربية تتوافر فيها معايير محددة.

أ- أن تصدر الجامعة العربية تقريرًا مناظرًا للتقرير الذي ستقدمه الخارجية الأمريكية عن وقائع أفعال معاداة السامية في العالم ، وعلى أن يكون التقرير العربي عن وقائع وأحداث معاداة العرب والمسلمين في العالم.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ب- أهمية التنسيق مع المؤسسات الأروبية – مثل منظمة الأمن والتعاون في أروبا– التي تنطلق وثائقها من مبدأ التوازن بين رفض معاداة السامية وبين رفض معاداة العرب والمسلمين.

ج- ضرورة الانتباه لخطورة ما يتصل بمناهج التعليم في الدول العربية وما قد يطرأ من ضغوط لتغييرها تماشيًا مع متطلبات القانون الأمريكي.

٤– مد نطاق المجابهة بتدعيم التحالفات مع قوى خارجية:

أ- التنسيق مع هيئات ومنظمات الجاليات العربية والمسلمة في أوربا والولايات المتحدة، فهم يتضررون أيضًا من القانون وكذلك من القانون الفرنسي المناظر الذي قد يصدر لاحقًا. فلدى هذه الهيئات وسائلها للوصول إلي الرأي العام الغربي وهي الأقدر على مخاطبتة بما يتماشى مع إدراكه.

ب- التضامن مع منظمات المجتمع المدني العالمي التي سترفض القرار وتعترض عليه. فإن التضامن مثلاً مع هيئات الحركة العالمية المناهضة للعولمة قد يساعد علي اختراق الرأي العام الغربي، ولذا يمكن توجيه دعوة لجمعيات المجتمع المدني الناشطة على المستوى العالمي، لتشكيل سكرتارية تتولى الاتصال بجمعيات مناهضة العولمة في أرجاء العالم، وهي التي سبق ولعبت دورًا مميزًا في مؤتمر ديربن.

٥– إصدار تشريعات وطنية لحماية مواطني كل دولة من تداعيات هذا القانون.

على هذا النحو السابق عرضه ، فإن آليات مجابهة هذا القانون هي مسئولية جماعية يشارك فيها متخصصو السياسة والقانون والإعلام والتربية، كما لابد و أن تتكاتف على صعيدها الجهود الرسمية والمدنية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وعلى جميع هذه الجهود، وهي تعلن رفضها الخوف من القانون، أن تتحرك بحصافة وحذر وتعقل لأن الوضع الدولي في تراجع، بحيث أن صدور القانون ذاته ليس إلا تعبير عن خلل دولي خطير لغير صالح العرب والمسلمين. كما يجب أن تنطق هذه الجهود من استراتيجية جماعية، ترسم خريطة المناطق والهيئات التي يجب أن تتجه إليها الجهود، وتحدد توزيع الأدوار المنوطه بالأطراف المختلفة المهتمة بالتصدي لتداعيات هذا القانون، على أن يتم التنسيق بين هذه الجهود والأدوار كما يتم تقييم إنجازاتها بصفة دورية.

ويهدف مركز البحوث والدراسات السياسية– برنامج حوار الحضارات– أن يقوم بهذا الدور التنسيقي والتقيمي، وأن يساعد في تخطيط الاستراتيجية الجماعية ورسم خريطة العمل وتوزيع الأدوار.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com